

Distr.: General  
12 May 2022  
Arabic  
Original: English

# الجمعية العامة



## مجلس حقوق الإنسان

الدورة الخمسون

13 حزيران/يونيه - 8 تموز/يوليه 2022

البندان 2 و3 من جدول الأعمال

التقرير السنوي لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

وتقارير المفوضية السامية والأمين العام

تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان، المدنية والسياسية والاقتصادية

والاجتماعية والثقافية، بما في ذلك الحق في التنمية

التقدم المحرز والثغرات والتحديات في التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر  
والزواج القسري، والتدابير الرامية إلى ضمان المساواة على الصعيدين  
المجتمعي والوطني، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتيات المعرضات للخطر  
واللاتي يتعرضن لهذه الممارسة الضارة

تقرير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان\*

موجز

يقدم هذا التقرير عملاً بقرار مجلس حقوق الإنسان 8/41 بشأن تبعات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ويشير إلى التقدم المحرز والثغرات والتحديات في التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والتدابير الرامية إلى ضمان المساواة على الصعيدين المجتمعي والوطني، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتيات المعرضات للخطر واللاتي يتعرضن لهذه الممارسة الضارة. ويبرز التقرير بعض الممارسات الواعدة، بما في ذلك في مجال المساواة الاجتماعية، ويخلص إلى أن ثغرات وتحديات هامة لا تزال قائمة.

\* أُنقِ على نشر هذا التقرير بعد تاريخ النشر المعتاد لظروف خارجة عن إرادة الجهة المقّمة له.



## أولاً - مقدمة

1- يعد زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري انتهاكاً لحقوق الإنسان وممارسة ضارة تؤدي إلى إلحاق الأذى أو المعاناة البدنية أو العقلية أو الجنسية. وله تبعات قصيرة الأجل وأخرى طويلة الأجل، بما في ذلك على النمو الطبيعي للطفل، وله تأثير سلبي على قدرة الضحايا على إعمال حقوقهم في نطاقها الكامل<sup>(1)</sup>.

2- واستناداً إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، لا يزال معدل انتشار زواج الأطفال بين الفتيات مرتفعاً، ولا سيما في بعض المناطق، مثل غرب ووسط أفريقيا (37 في المائة) وجنوب آسيا (28 في المائة) حيث يفوق معدل انتشاره بين الفتيات نظيره لدى الفتيان بما مقداره 7 إلى 9 مرات<sup>(2)</sup>.

3- وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي هي المنطقة الوحيدة التي لم ينخفض فيها زواج الأطفال في السنوات الخمس والعشرين الماضية، إذ أن بيانات 9 بلدان من أصل 10 بلدان تشير إلى انتشار زواج الأطفال بمعدل يفوق المتوسط العالمي<sup>(3)</sup>.

4- ولا يزال زواج الأطفال قائماً أيضاً في أوروبا وآسيا الوسطى. ولئن كانت معدلات الزيجات المسجلة للفتيات اللواتي تتراوح أعمارهن بين 15 و19 سنة تتراوح بين 2 و23 في المائة، فإن النسب المئوية الحقيقية قد تكون أعلى، لأن العديد من زيجات الأطفال لا تسجل أبداً. وترتفع معدلات زواج الأطفال في المجتمعات المحلية المهمشة - وخاصة فتيات الروما في جنوب شرق أوروبا<sup>(4)</sup>.

5- وفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بينما ظلت ممارسة زواج الأطفال في انخفاض، فإن أوجه عدم المساواة بين الجنسين وعدم الاستقرار والأزمات الإنسانية دفعتها إلى الارتفاع من جديد. ويخفي الانتشار على الصعيد الإقليمي تفاوتات واسعة بين بلدان المنطقة، تتراوح بين 3 في المائة من النساء اللواتي يتزوجن قبل بلوغهن سن 18 عاماً في الجزائر و32 في المائة في اليمن. وبالإضافة إلى ذلك، فإن البيانات المتعلقة بالمؤسسات الوطنية لا تعكس الاتجاهات في معدلات انتشار زواج الأطفال على المستوى دون الوطني، حيث من المرجح أن تكون المعدلات أعلى بكثير، ولا سيما في البلدان المتأثرة بالنزاع<sup>(5)</sup>.

6- وتؤدي مجموعة متنوعة من الظروف الضمنية إلى ارتفاع معدل انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وتشمل استمرار التمييز والعنف الجنسانيين، بما في ذلك داخل الأسرة، والقيم الأبوية، والفقر والحالة الاجتماعية والاقتصادية للأسر، والمفاهيم الخاطئة بشأن توفير الحماية من خلال الزواج، والاستراتيجيات المضللة للحفاظ على هوية المجتمعات المحلية، والممارسات الثقافية، والمعايير الجنسانية التمييزية والقوالب النمطية الجنسانية، والأوجه المتداخلة لعدم المساواة بين الجنسين، وعدم وجود حماية فعالة لحقوق الإنسان الواجبة للفتيات، بما فيها توفير فرص الحصول على التعليم الجيد وخدمات الصحة الجنسية والتناسلية،

(1) فيما يتعلق بالتعريف والمعايير الدولية لحقوق الإنسان، بما في ذلك العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 23(3)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 10(1)؛ والاتفاقية المتعلقة بالرضا بالزواج، والحد الأدنى لسن الزواج، وتسجيل عقود الزواج، المادة 1؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 16، انظر A/HRC/26/22 والتوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة.

(2) انظر: <https://data.unicef.org/topic/child-protection/child-marriage/>

(3) انظر: <https://www.unicef.org/lac/en/child-marriage-and-early-unions-in-latin-america-and-the-caribbean>

(4) انظر: <https://www.unicef.org/eca/what-we-do/child-marriage>

(5) انظر: <https://www.unicef.org/mena/reports/child-marriage-middle-east-and-north-africa>

وانعدام الأمن، وعدم الوعي بالأثر الضار، والأحكام المسبقة فيما يتعلق بالقدرات القيادية للمرأة ودورها في المجتمع، واستراتيجيات التكيف السلبية في السياقات الإنسانية. وتشمل العوامل الهيكلية الأخرى التي تيسر انتشار هذه الممارسة الضارة النظم غير الفعالة لتسجيل جميع المواليد والزيجات، والتشريعات الوطنية التي تسمح بزواج الأطفال، والأحكام القانونية التي تمكن مرتكبي الاغتصاب و/أو الجرائم الجنسية الأخرى من تجنب العقوبات بالزواج من الضحية<sup>(6)</sup>.

7- وأعرب مجلس حقوق الإنسان، في قراره 8/41، عن قلقه لأن ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كثيراً ما تقترون بالإفلات من العقاب وانعدام المساءلة وفرص الوصول إلى العدالة، لا سيما على مستوى المجتمعات المحلية. وفي هذا الصدد، طلب المجلس إلى المفوضة السامية لحقوق الإنسان أن تقدم تقريراً خطياً عن التقدم المحرز والثغرات والتحديات التي تعترض التصدي لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، والتدابير الرامية إلى ضمان المساءلة على الصعيد المجتمعي والوطني، بما في ذلك بالنسبة للنساء والفتيات المعرضات لهذه الممارسة الضارة واللاتي يتعرضن لها. وطلب المجلس كذلك إلى المفوضة السامية أن تنظم حلقتي عمل إقليميتين لمناقشة هذه المسألة، وأن تدرج نتائج حلقتي العمل في التقرير المذكور أعلاه<sup>(7)</sup>.

8- ويُقدّم هذا التقرير عملاً بالقرار 41/8. ووفقاً للقرار، نظمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان حلقتي عمل، عقدتا في الفترة من 16 إلى 18 حزيران/يونيه 2021، وانصب تركيزهما الإقليمي على أفريقيا وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. ونظراً لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، عُقدت حلقتا العمل عبر الإنترنت. وكان من بين المشاركين خبراء من الآليات الدولية لحقوق الإنسان، والمنظمات الإقليمية، ومنظمات المجتمع المدني، وكيانات الأمم المتحدة. كما أبدت الفتيات الناشطات وجهات نظرهن من خلال رسائل فيديو.

9- وركزت المناقشات خلال حلقتي العمل على التدابير الرامية إلى تعزيز المساءلة، من منظور حقوق الإنسان، في سياق زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وناقش المشاركون المسائل المتعلقة بالحظر والتجريم القانونيين، والميزة والمساءلة الاجتماعية، والإبلاغ، وقياس التقدم المحرز.

10- ولإعداد التقرير، طلبت المفوضية إسهامات من أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الدول الأعضاء، ووكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، ومنظمات المجتمع المدني. وحتى 4 نيسان/أبريل 2022، ورد 43 رداً، بما في ذلك 24 رداً من الدول الأعضاء. وتتاح على الموقع الشبكي للمفوضية السامية لحقوق الإنسان كل المذكرات التي تم تقديمها<sup>(8)</sup>. واستعرضت المفوضية أيضاً الدراسات والبحوث التي أجريت مؤخراً.

## ثانياً - المساءلة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري

11- أظهرت حلقتا العمل أن المساءلة عنصر أساسي من عناصر حماية حقوق الإنسان وحجر الزاوية في سيادة القانون. فهي تضطلع بوظيفة زجرية وتصحيحية، مما يتيح معالجة المظالم الفردية أو الجماعية،

(6) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 42.

(7) انظر قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41، الفقرة 23؛ وأعاد مقرر مجلس حقوق الإنسان 113/45 جدولته التقرير الذي سيقدم إلى الدورة الخمسين للمجلس.

(8) انظر: <https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/calls-input/call-input-reports-issue-child-early-and-forced-marriage-general>.

والمعاقبة على المخالفات التي يرتكبها الأفراد والمؤسسات، وإنصاف الضحايا. كما أنها تؤدي وظيفة وقائية، مما يساعد على تحديد جوانب السياسة العامة أو تقديم خدمات ناجعة، حتى يتأتى البناء عليها، كما تعمل على تحديد الجوانب التي تحتاج إلى تعديل.

12- ويتطلب منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وضع استراتيجية شمولية محددة تحديداً محكماً وقائمة على الحقوق ولها صلة بالشأن المحلي وتتألف من تدابير قانونية وسياساتية داعمة، بما في ذلك التدابير والمساءلة الاجتماعية على جميع المستويات<sup>(9)</sup>. والتشريع من العناصر الرئيسية لأي استراتيجية من هذا القبيل، ولكن سن التشريعات وحده غير كاف لمكافحة الممارسات الضارة بفعالية<sup>(10)</sup>. بل تؤدي دوراً هاماً أيضاً التدابير التكميلية، بما في ذلك آليات الحماية، من قبيل الملاجئ الآمنة، وإسداء المشورة، وغير ذلك من خدمات الدعم، إضافة إلى البرامج التي تركز على الأسباب الجذرية لهذه الممارسة - ومنها عدم المساواة بين الجنسين في التعليم والرعاية الصحية وسبل العيش، والافتقار إلى الاستقلالية والقدرة على صنع القرار.

13- ويشمل فهم المساءلة فهماً شاملاً استجابةً متعددة القطاعات تستند إلى البرمجة التحويلية الجنسانية. ويجب أن تعالج أسباب عدم المساواة بين الجنسين وأن تعمل على تحويل الجوانب الضارة في الأدوار والمعايير الجنسانية وعلاقات القوة بين الجنسين<sup>(11)</sup>. ويجب أن يدرج هذا الفهم الشامل أيضاً تدابير تكفل المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والفتيات في جميع عمليات صنع القرار، ولا سيما ضحايا زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وأولئك المعرضين لخطره. ويدمج النهج الشمولي أيضاً تقييمات للأثر على حقوق الطفل، تشمل مشاركة كاملة وفعالة للأطفال والمجتمع المدني، وغيرهم من أصحاب المصلحة المعنيين<sup>(12)</sup>. وتلزم أيضاً زيادة استثمارات الاقتصاد الكلي في تعليم الفتيات وصحتهن وفي البرامج العامة للحد من الفقر من أجل التصدي لهذه الظاهرة بفعالية<sup>(13)</sup>.

14- وعلى الرغم من التقدم المحرز مؤخراً على المستوى العالمي نحو إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، تقدر الأبحاث التي أجراها صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف أن جائحة كوفيد-19 وأثرها قد يؤديان إلى ما بين 10 و13 مليون زيجة أطفال إضافية بحلول عام 2030<sup>(14)</sup>. وفي إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التزمت جميع الدول الأعضاء بالقضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ولكن وتيرة التغيير الحالية ليست كافية للوفاء بالالتزام في إطار الغاية 5-3 من أهداف التنمية المستدامة. وهذا ما يؤثر سلباً أيضاً على الالتزامات المتعلقة بصحة المرأة في إطار الهدف 3، وتعليم المرأة في إطار الهدف 4، والمساواة بين الجنسين في إطار الهدف 5، ومكافحة العنف ضد المرأة في إطار الهدف 16.

(9) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 33.

(10) المرجع نفسه، الفقرة 41.

(11) انظر: [https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Technical\\_Note\\_on\\_Gender-Transformative\\_Approaches\\_in\\_the\\_GPECM\\_Phase\\_II\\_A\\_Summary\\_for\\_Practitioners-January-2020.pdf](https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Technical_Note_on_Gender-Transformative_Approaches_in_the_GPECM_Phase_II_A_Summary_for_Practitioners-January-2020.pdf)

(12) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 14 (2013)، الفقرة 99.

(13) انظر: [https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Technical\\_Note\\_on\\_Gender-Transformative\\_Approaches\\_in\\_the\\_GPECM\\_Phase\\_II\\_A\\_Summary\\_for\\_Practitioners-January-2020.pdf](https://www.unfpa.org/sites/default/files/resource-pdf/Technical_Note_on_Gender-Transformative_Approaches_in_the_GPECM_Phase_II_A_Summary_for_Practitioners-January-2020.pdf)

(14) انظر: <https://www.unfpa.org/resources/impact-covid-19-pandemic-family-planning-and-ending-gender-based-violence-female-genital-girls-risk-child-marriage-due-covid-19> و <https://www.unicef.org/press-releases/10-million-additional-gender-based-violence-female-genital-girls-risk-child-marriage-due-covid-19>

## -1 الحظر والتجريم

- 15- من التحديات الرئيسية التي تواجه العدالة والمساءلة بشأن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري هو أن هذه الممارسة لا يُعترف بها ولا يُبلغ عنها بالقدر الكافي وأن الضحايا قد يواجهن حواجز قانونية وعملية وهيكلية تمييزية تحول دون وصولهن إلى العدالة والخدمات القانونية، بما في ذلك الوصم وخطر التعرض للإيذاء من جديد والتحرش وربما العقاب<sup>(15)</sup>، وفي بعض السياقات، تتعاضى الممارسات التمييزية الجنسانية عن هذه الأعمال، ونتيجة لذلك، نادراً ما يخضع مرتكبوها للمساءلة، مما يديم ثقافة الصمت والإفلات من العقاب والعنف. وعلاوة على ذلك، فإن الثغرات القائمة فيما يتعلق بجمع البيانات المصنفة، بما في ذلك البيانات المتعلقة بعدد الحالات المبلغ عنها، والتحقيقات، والملاحظات القضائية، والأحكام المفروضة على الجناة، تعيق تصميم وتنفيذ ورصد وتقييم تدابير المساءلة على الصعيدين المجتمعي والوطني.
- 16- وتختلف النهج القانونية إزاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى: فبعض الدول تجرم زواج الأطفال، وبعضها يحظر أو يبطل الزواج دون السن الدنيا المنصوص عليها قانوناً، والبعض الآخر يكتفي بتحديد الحد الأدنى لسن الزواج دون تجريم أو حظر الزواج دون تلك السن صراحة<sup>(16)</sup>. وأشار عدد من الدول إلى أنها تحدد الحد الأدنى لسن الزواج في 18 عاماً، ولكنها لا تجرم المخالفين ولا تفرض عقوبات<sup>(17)</sup>.
- 17- ويوفر الحظر الدستوري لزواج الأطفال حماية قانونية قوية، لأن الحماية الدستورية عادة ما تكون أكثر رسوخاً في القانون ويصعب تغييرها بتغيير الحكومات<sup>(18)</sup>. وفي العديد من البلدان، ينظم المركز القانوني لزواج الأطفال من خلال تفاعل معقد بين القانون المدني والقانون الجنائي وقانون الأسرة<sup>(19)</sup>. ويقع على عاتق الدول التزام بتوجيه رسالة إدانة واضحة لهذه الممارسة من خلال تشريعاتها، وتوفير الحماية القانونية للضحايا، وضمان توفير سبل الانتصاف ووضع حد للإفلات من العقاب. وينبغي أيضاً أن تمكن الجهات الفاعلة الحكومية وغير الحكومية من حماية النساء والأطفال المعرضين للخطر وتوفير الاستجابة والرعاية المناسبين للمتضررين<sup>(20)</sup>.
- 18- ومن العناصر الرئيسية في التشريعات التي تتناول زواج الأطفال الحد الأدنى لسن الزواج، الذي ينبغي أن يكون 18 عاماً لكل من الرجال والنساء، تماشياً مع التعليق العام رقم 20 (2016) للجنة حقوق الطفل والتوصية العامة رقم 21 (1994) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة<sup>(21)</sup>. وينبغي أيضاً أن تكفل الدول ألا يعقد الزواج إلا برضا الطرفين المزمع زواجهما رضاً كاملاً لا إكراه فيه<sup>(22)</sup>.

(15) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41.

(16) Child marriage and the law, technical note by the UNFPA-UNICEF Global Programme to End Child Marriage، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.unicef.org/documents/child-marriage-and-law>, p. 1.

(17) انظر، على سبيل المثال، مذكرتي مصر ومؤسسة أمين المظالم (محامي الشعب) في ألبانيا.

(18) *The Role of the Law in Eliminating Child Marriage in the Commonwealth*, p. 28، متاح على الموقع الشبكي: <http://www.commonwealthlawyers.com/wp-content/uploads/2019/05/CLA-Role-of-the-Law-in-Eliminating-Child-Marriage-T-Braun-2018-FINAL.pdf>.

(19) Child marriage and the law، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.unicef.org/documents/child-marriage-and-law>, p. 4.

(20) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 40.

(21) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 20 (2016)، الفقرة 40؛ واللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 21 (1994)، الفقرة 36.

(22) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41، الفقرة 3؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية، المادة 23(3)؛ والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، المادة 10(1)؛ واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 16(1)(ب).

19- ولضمان التنفيذ الفعال للحد الأدنى لسن الزواج، ينبغي أن تتشئ الدول نظماً وطنية للتسجيل الإلزامي والمتاح والمجانبي للمواليد، لأنه بدون شهادات ميلاد يستحيل تقييم سن من يعترمون الزواج<sup>(23)</sup>. ولمنع زواج الأطفال، ينبغي أن تشترط السلطات على الصعيدين المجتمعي والوطني الإدلاء بشهادات الميلاد بصورة إلزامية والتحقق منها تحققاً كاملاً، في جميع الزيجات سواء تمت بموجب القانون المدني أو القانون العرفي أو القانون الديني. وينبغي أن تكفل الدول أيضاً التسجيل الإلزامي لجميع الزيجات<sup>(24)</sup>، لأن عدم التسجيل يشكل عائقاً رئيسياً يحول دون تنفيذ التشريعات وغيرها من المبادرات الرامية إلى منع ممارسة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ووضع حد لها<sup>(25)</sup>.

20- وفي حين أن التدابير التشريعية لا يمكن أبداً أن تكون حلاً شاملاً لزواج الأطفال، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن التشريعات المتسقة التي تحظر زواج الأطفال تؤدي إلى انخفاض مستويات زواج الأطفال. وقد وقفت دراسة أجريت مؤخراً وشملت 12 بلداً في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى على أدلة تشير إلى أن تحديد السن القانونية لزواج الفتيات في 18 سنة أو أكثر يرتبط بانخفاض معدلات زواج الأطفال وحمل المراهقات<sup>(26)</sup>. كما أن ارتباطه بانخفاض معدلات الولادة مهم للغاية، نظراً لارتفاع معدلات الوفيات النفاسية ووفيات الرضع وغيرها من المخاطر الكبيرة التي تواجه الفتيات الصغيرات الحوامل. ومع ذلك، يجب أن تكون عمليات الإصلاح التشريعي مشفوعة ببرامج فعالة للتوعية تشرح أسباب الحاجة إليها وتوفر بيانات وأمثلة عن الأثر الضار لزواج الأطفال.

21- وبالإضافة إلى اشتراط حد أدنى لسن الزواج، تنص المادة 16(2) من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة على أن خطوبة الطفل وزوجه لن يكون لهما أي أثر قانوني. ففي لكسمبرغ على سبيل المثال، عندما يبرم زواج مع قاصر، يجوز للمدعي العام للدولة أن يطلب بمبادرة منه بطلان الزواج، حتى لا تتحمل الضحية هذه المسؤولية وحدها<sup>(27)</sup>. وفي ملاوي، تعسخ السلطات زواج الأطفال، وتقدم المشورة للأطفال وتشجعهم على مواصلة دراستهم<sup>(28)</sup>. وشدد المشاركون في حلقتي العمل الإقليميتين على أن القرارات المتعلقة ببطلان الزواج ينبغي أن تسترشد بمصالح الطفل الفضلى، من خلال إجراءات يُستمع فيها إلى الأطفال، أو الأشخاص الذين تزوجوا عندما كانوا أطفالاً، ويحمى فيها ضحايا زواج الأطفال من العنف والتمييز.

22- وقد أحرز تقدم فيما يتعلق بتعديل القوانين، ورفع الحد الأدنى لسن الزواج إلى 18 عاماً في عدد متزايد من الدول<sup>(29)</sup>. ومما يبعث على القلق أن تشريعات العديد من الدول لا تزال تنص على استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج، بناء على موافقة الوالدين أو موافقة قضائية أو دينية<sup>(30)</sup>. فعلى سبيل المثال، في الولايات المتحدة الأمريكية، تسمح قوانين الزواج في 44 ولاية بزواج الأطفال بموافقة الوالدين و/أو موافقة قضائية<sup>(31)</sup>.

(23) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)،

الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 55(ح).

(24) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 16(2).

(25) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41.

(26) The Role of the Law in Eliminating Child Marriage in the Commonwealth, p. 26، متاح على الموقع

الشبكي: <http://www.commonwealthlawyers.com/wp-content/uploads/2019/05/CLA-Role-of-the-Law-in-Eliminating-Child-Marriage-T-Braun-2018-FINAL.pdf>

(27) مذكرة من لكسمبرغ.

(28) Interlinkages between Trafficking in Persons and Marriage, p. 48، متاح على الموقع الشبكي:

[https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2020/UNODC\\_Interlinkages\\_Trafficking\\_in\\_Persons\\_and\\_Marriage.pdf](https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2020/UNODC_Interlinkages_Trafficking_in_Persons_and_Marriage.pdf)

(29) انظر A/75/262 و A/71/253 و A/HRC/26/22 و A/HRC/35/5.

(30) A/75/262، الفقرة 48.

(31) انظر: <https://www.unicefusa.org/stories/fight-continues-end-child-marriage-us/38893>.

وفي الاتحاد الأوروبي، تسمح معظم التشريعات الوطنية أيضاً للأطفال بالزواج في سن أقل من 18 عاماً، بموافقة سلطة عامة و/أو موافقة والديهم<sup>(32)</sup>.

23- ولاحظ المشاركون في حلقتي العمل الإقليميتين أن القضاة كثيراً ما يفتقرون إلى الوسائل والمعارف والمعلومات بشأن التزامهم باتخاذ القرارات بما يخدم مصالح الطفل الفضلى. وفي كثير من السياقات، فإن والدي الطفل هما اللذان يمارسان أشكالاً مختلفة من الإكراه على أطفالهما، بما في ذلك الإكراه على الزواج، باسم "شرف" الأسرة، في حالات حمل الفتيات، أو بدعوى احترام التقاليد أو لأسباب مالية. وثمة شواغل إضافية في الحالات التي يكفي فيها الحصول على موافقة والد فقط من الوالدين.

24- ولاحظ الممارسون المشاركون في حلقتي العمل الإقليميتين أيضاً أنه لم يتح سوى القليل من التوجيه العملي للسلطات القضائية وإدارات إنفاذ القانون بشأن تحديد عناصر الموافقة المستتيرة للأطفال والبيئة القسرية؛ وبسبب حق الأطفال في أن يُستمع إليهم وأن يُستشاروا؛ وبسبب قدراتهم المتطورة، في سياق زواج الأطفال.

25- وفي هذا الصدد، أفيد بأن ثلثي الملاحظات القانونية المتعلقة بزواج الأطفال في الهند يرفعها آباء وأمّهات الفتيات، في حالات الزواج بين المراهقين الذين يفرون من أسرهم. وأُبلغ عن عواقب وخيمة، مثل الملاحقة الجنائية للمراهقين، بما في ذلك إصدار أحكام بالسجن، ووضع الفتيات في مأوى. وفي بعض الحالات، أفادت التقارير بأن الآباء استخدموا الملاحظات القضائية كوسيلة لمعاينة بناتهم وشركائهن المعنيين على اتخاذ قرارات لم يوافق عليها آباؤهم، وكطريقة لوقف النشاط الجنسي الرضائي بين المراهقين<sup>(33)</sup>. وفي هذا الصدد، تشدد لجنة حقوق الطفل على أن تتجنب الدول تجريم المراهقين من نفس الأعمار بسبب النشاط الجنسي الرضائي وغير الاستغلالي استناداً إلى الوقائع<sup>(34)</sup>.

26- وحث مجلس حقوق الإنسان الدول على إلغاء أو تعديل القوانين التي قد تمكن أو تبرر أو تؤدي إلى زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري، بما في ذلك الأحكام التي تمكن الجناة من الإفلات من الملاحقة القضائية والعقاب بالزواج من ضحاياهم<sup>(35)</sup>. ويعزز دعوة هيئات معاهدات حقوق الإنسان الدول الأطراف إلى أن تحظر الممارسات الضارة، بما فيها زواج الأطفال، حظراً صريحاً بحكم القانون وأن توقع العقوبة المناسبة على مرتكبيها أو تُجرّمها، تبعاً لجسامة الجرم وما يسببه من أضرار، وأن تتكفل بتوفير وسائل المنع والحماية والتعافي وإعادة الإدماج في المجتمع والجبر لضحايا تلك الممارسات، وأن تكافح ظاهرة إفلات مرتكبيها من العقاب<sup>(36)</sup>. وقدمت توصيات شتى إلى الدول، بما في ذلك طلبات لتجريم زواج الأطفال دون استثناء، وملاحقة الجناة ومعاقتهم؛ وحظر زواج الأطفال صراحة، وتقديم أولئك الذين يقومون بهذه الممارسة الضارة إلى العدالة، وضمان عقوبات متناسبة؛ وملاحقة الأشخاص الذين يشاركون في تسهيل زواج الأطفال والبالغين المتزوجين من أطفال ومعاقتهم على النحو الملائم؛ وإنفاذ حظر زواج الأطفال، ولا سيما في المناطق الريفية والنائية وداخل المجتمعات التقليدية؛ وضمان مقاضاة جميع حالات زواج الأطفال ومعاينة الجناة عقاباً مناسباً<sup>(37)</sup>.

(32) انظر: <https://fra.europa.eu/en/publication/2017/mapping-minimum-age-requirements/marriage-consent-public-authority-and-or-public-figure>

(33) مذكرة منظمة شركاء دور القانون في التنمية.

(34) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 20(2016)، الفقرة 40.

(35) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41، الفقرة 4.

(36) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 13.

(37) انظر، على سبيل المثال، CEDAW/C/YEM/CO/7-8، الفقرة 25(ج)؛ و CRC/C/GIN/CO/3-6، الفقرة 26(ج)؛ و CEDAW/C/RUS/CO/9، الفقرة 39(هـ)؛ و CEDAW/C/GAB/CO/7، الفقرة 57(ج).

27- وعلى الرغم من الشكوك التي أثرت بشأن فعالية التدابير العقابية عندما يكون التنفيذ العام للقوانين ضعيفاً، فإن ثمة اعترافاً بأن سن هذه القوانين يمكن أن يكون خطوة أولى، تبعث إشارة قوية مفادها أن زواج الأطفال جريمة ويجب القضاء عليه. وينبغي أن يقترن سن هذه القوانين بجهود كبيرة لضمان الوعي العام والدعم على نطاق واسع<sup>(38)</sup>.

28- وفيما يتعلق بالعقوبات، يمكن النظر في اتباع نهج متدرج، يجمع بين أنواع مختلفة من العقوبة بدرجات مختلفة من الخطورة ويُجري تحليلاً شاملاً لمرتكبي الجرائم. وفي هذا السياق، ينبغي اعتبار الشخص الذي يتزوج الطفل جانباً رئيسياً، ويخضع بالتالي لتدابير زجرية أقسى. ومن المحتمل اعتبار الآباء أو الأوصياء شركاء، وإخضاعهم لغرامات أو لخدمات مجتمعية أخرى، كما يمكن تطبيق تدابير عقابية أقل شدة على شركاء آخرين، من قبيل أولئك الذين ينظمون حفلات الزفاف<sup>(39)</sup>.

29- وشدد مجلس حقوق الإنسان، في قراره 8/41، على أن تجريم زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري وحده لا يكفي عندما يُعتمد دون تدابير تكميلية وبرامج دعم. وينبغي أن تحرص الدول على أن تُدرج جميع المبادرات الرامية إلى صياغة وتعديل وتنفيذ القوانين الجنائية التي تتناول زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في إطار نهج شامل وأن تقترن بتدابير الحماية وخدمات الدعم للضحايا والمعرضين للخطر<sup>(40)</sup>.

30- وتبادل الخبراء المشاركون في حلقتي العمل الإقليميتين أيضاً أمثلة على الآثار الضارة لتجريم زواج الأطفال. ومن بين الشواغل الأخرى، أفادوا بأن التجريم قد يحول وجهة الموارد الأساسية، دون أن يتصدى للأسباب الجذرية التي تغذي ممارسة زواج الأطفال أو يعالجها. ومن الصعب أيضاً تنفيذ التجريم من الناحية العملية، إذ يمكن أن يحرم الفتيات اللاتي يحاكم أبائهن من الشبكات الأسرية والمجتمعية اللازمة. ومن شأن خطر تعرض الوالدين للملاحقة الجنائية أن يثني الفتيات عن تقديم الشكاوى أو التماس سبل الانتصاف والدعم.

31- وقد يؤدي التجريم أيضاً إلى زيادة ممارسة القران العرفي أو الزواج غير المسجل. ويمكن أن تكون الزيجات العرفية ضارة تماماً مثل زواج الأطفال؛ فهي توفر حماية اجتماعية وقانونية واقتصادية أقل للأطفال<sup>(41)</sup>. وعلى الدول ضمان تطبيق تدابير المساءلة أيضاً في هذه الحالات، بما في ذلك فرض عقوبات على الجناة، وتوفير فرص وصول الضحايا إلى خدمات وبرامج الدعم، وسبل الانتصاف، وتسجيل مواليد الأطفال المولودين من هذه الزيجات. وفي السياقات التي يكون فيها حمل المراهقات من بين الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال، نشأت عن قوانين المسؤولية الموضوعية عقبات إضافية تحول دون حصول الفتيات على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية. ويمكن أن يلقي التجريم أيضاً بعبء القانون على فرادى الأسر، التي قد تكون بالفعل في حالات ضعف وفقر ولا تحظى احتياجاتها وحقوقها الأساسية بالحماية، كما هو الأمر بالنسبة للأقليات أو السكان المشردين.

(38) A Guide to Using the SADC Model Law on Eradicating Child Marriage and Protecting Children Already in Marriage – For Parliamentarians, Civil Society Organizations and Youth Advocates (Southern African Development Community, Girl Not Brides and UNFPA), p. 28 <https://esaro.unfpa.org/sites/default/files/pub-pdf/J7288E%20-%20SADC%20Model%20Law%20Toolkit%20final.pdf>.

(39) المرجع نفسه.

(40) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41، الفقرة 14.

(41) Alissa Koski and Shelley Clark, "Child marriage in Canada", *Population and Development Review*, vol. 47, No. 1 (January 2021), pp. 57–58.

32- وثمة تحد رئيسي آخر في سياق تجريم زواج الأطفال يتمثل في التوتر الأساسي بين القانون المكتوب من جهة والقانون الديني والعرفي من جهة أخرى. وغالباً ما تكون هذه القوانين غير متسقة أو متناقضة<sup>(42)</sup>. فعلى سبيل المثال، أفيد بأنه على الرغم من أن لبنان يعترف بأولوية القانون الدولي في دستوره، فإن القانون الوطني اللبناني لا يزال يتناول زواج الأطفال وفقاً لتقواعد المحاكم الدينية، حيث ترجع كل طائفة إلى قانونها الديني الخاص بها فيما يتعلق بالسن القانونية للزواج. ويوجد في لبنان 15 قانوناً مختلفاً للأسرة والأحوال الشخصية، ولكل واحد منها حد أدنى لسن الزواج المسموح به<sup>(43)</sup>. وقد شددت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة على أهمية إلغاء جميع الأحكام القانونية، بما في ذلك الأحكام الواردة في القوانين العرفية والدينية وقوانين الشعوب الأصلية، التي تسمح بأشكال العنف الجنساني ضد المرأة، بما في ذلك زواج الأطفال أو الزواج القسري، أو تتغاضى عنها<sup>(44)</sup>. فعلى سبيل المثال، تدعو المادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة الدول إلى اتخاذ التدابير المناسبة لتعديل أنماط السلوك الاجتماعية والثقافية بغية القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى التي تعوق أعمال حقوق الإنسان الواجبة للمرأة. وينبغي معالجة أوجه التضارب بين هذه المجالات بطريقة تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان ومبادئ المساواة بين الجنسين ومصالح الطفل الفضلى<sup>(45)</sup>.

33- وكما سبقت الإشارة إليه، فإن التسجيل الإلزامي للزواج خطوة رئيسية نحو القضاء على زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري<sup>(46)</sup>. وفي هذا الصدد، ينبغي للدول ذات النظم القانونية المتوازنة أن تجعل التسجيل المدني للزواج إلزامياً قبل أن يتسنى إقامة حفل زفاف ديني<sup>(47)</sup>.

34- وأبرز أيضاً المشاركين في حلقتي العمل الإقليميتين اللتين عقدتهما المفوضية الأثر الضار لزيادة الحد الأدنى القانوني لسن الزواج، الذي يقتصر في بعض الحالات على النساء اللواتي تتجاوز أعمارهن 18 عاماً. وأعرب بعض المشاركين عن قلقهم من أن يؤدي ذلك إلى تعزيز التمييز بين الجنسين، بتجريد النساء البالغات من حقهن في ممارسة السلطة والاستقلال الذاتي على حياتهن وأجسادهن، دون التصدي بفعالية للدوافع الرئيسية للزواج المبكر، التي تشمل الفقر والتهميش وعدم المساواة بين الجنسين.

## 2- التصدي للعنف الجنسي

35- يتطلب ضمان المساواة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري أيضاً أن تعترف الدول بالصلوات البالغة الأهمية بين زواج الأطفال والعنف الجنسي. ويتفق الخبراء على أن هناك حاجة إلى تجاوز التشريعات المحددة بزواج الأطفال والزواج القسري واستخدام النطاق الكامل لتدابير الحماية المتاحة استخداماً أكثر فعالية، بما في ذلك التشريعات المتعلقة بالعنف الجنسي<sup>(48)</sup>.

(42) Child marriage and the law، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.unicef.org/documents/child-marriage-and-law>، p. 2.

(43) مذكرة اليونيسف لبنان؛ وانظر أيضاً CEDAW/C/LBN/CO/6، الفقرتان 53 و54.

(44) اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، المادة 16(2)؛ وانظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 55(ج). و CEDAW/C/ZAF/IR/1، الفقرة 102(ب).

(45) Child marriage and the law، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.unicef.org/documents/child-marriage-and-law>، p. 5.

(46) قرار مجلس حقوق الإنسان 8/41.

(47) CEDAW/C/UZB/CO/6، الفقرة 42(ج)؛ و CEDAW/C/OP.8/KGZ/1، الفقرة 91(ب).

(48) A/HRC/35/5، الفقرة 40.

36- وأوصت هيئات معاهدات حقوق الإنسان بأن تكفل الدول الأطراف نعت الاعتداء الجنسي، بما فيه الاغتصاب، بأنه جريمة ضد الحق في الأمن الشخصي والسلامة البدنية والجنسية والنفسية، وتحرص على أن يكون تعريف الجرائم الجنسية، بما في ذلك الاغتصاب الزوجي واغتصاب المعارف والاغتصاب في إطار المواعدة، مستنداً إلى عدم الموافقة الحرة ومراعياً للظروف القسرية<sup>(49)</sup>. وفي هذا الصدد، وفي سياق دراسة تقارير الدول الأطراف، أوصت اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة وغيرها من الهيئات المنشأة بموجب معاهدات بتجريم الاغتصاب الزوجي<sup>(50)</sup>.

37- وفي العديد من الدول، لا يعتبر جريمة الاغتصاب الذي يرتكبه الزوج ضد زوجته<sup>(51)</sup>. ويمكن أن يوفر تزامن شرعية زواج الأطفال والاستثناءات الزوجية من قوانين اغتصاب القاصرين ثغرات قانونية للأفعال الجنسية مع الأطفال التي لولا ذلك لاعتبرت جرائم؛ ويمكن للاستثناءات الزوجية من قوانين اغتصاب القاصرين أن تحفز على زواج الأطفال<sup>(52)</sup>. ولا تزال القوانين التي تستثني المغتصب من العقوبة إذا تزوج من الضحية تشكل تحدياً. وفي بعض الظروف، قد يكون من الممكن استخدام القوانين المتعلقة بالاغتصاب أو اغتصاب القاصرين لدعم ومساعدة الفتيات اللاتي يتعرضن لزواج الأطفال<sup>(53)</sup>.

38- وفي العديد من البلدان، يتم تحديد الحد الأدنى لسن الرضا بممارسة الجنس بين 14 و16 عاماً<sup>(54)</sup>. وفي هذا الصدد، شددت المقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة وأسبابه وعواقبه على أن تنص التشريعات التي تجرم الاغتصاب على أن موافقة الأطفال دون سن 16 عاماً لا يعتد بها، وأن أي اتصال جنسي مع فرد دون سن الرشد هو اغتصاب (اغتصاب قاصر)، مع إمكانية إقرار استثناءات منها الاتصال الجنسي بالتراضي بين المراهقين من نفس الأعمار، الذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً<sup>(55)</sup>. ويعتبر زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والاغتصاب جرائم مستقلة ولكنها كثيراً ما تحدث جنباً إلى جنب. والاعتراف بارتكاب جريمتين يمكن أن يؤدي إلى تشديد العقوبة على مرتكبيهما وربما يفرضي إلى تحسين حماية الضحايا وإنصافهم.

39- وما فتئت الإجراءات القانونية الطويلة وانخفاض معدلات الإدانة تشكل تحديات في قضايا الاغتصاب في العديد من البلدان، مما قد يثني ضحايا زواج الأطفال عن اللجوء إلى العدالة. وما برحت وكالات إنفاذ القانون تكافح من أجل إنفاذ الأحكام القانونية المتعلقة بزواج الأطفال، ولا سيما بسبب اختلاف المعايير والممارسات الثقافية<sup>(56)</sup>. وقد أدى ذلك إلى مبادرات شتى موجهة نحو التغلب على ثغرة التنفيذ،

(49) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35(2017)، الفقرة 29(هـ).

(50) اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، التوصية العامة رقم 35(2017)، الفقرة 29؛ و CEDAW/C/UGA/CO/8-9، و CCPR/C/BWA/CO/2؛ و CCPR/C/KEN/CO/4؛ و CCPR/C/UZB/CO/5؛ و CCPR/C/TUN/CO/6؛ و CAT/C/LTU/CO/4؛ و CAT/C/LVA/CO/6؛ و E/C.12/GIN/CO/1.

(51) OHCHR expert meeting report (2020), Rape as a Grave and Systematic Human Rights Violation and Gender-based Violence against Women, p. 16، متاح على الموقع الشبكي: [https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/SR/Call\\_on\\_Rape/EGM\\_EN-SR\\_Report.pdf](https://www.ohchr.org/sites/default/files/Documents/Issues/Women/SR/Call_on_Rape/EGM_EN-SR_Report.pdf)

(52) K. Van Roost, M. Horn and A. Koski, "Child marriage or statutory rape? A comparison of law and practice across the United States", *Journal of Adolescent Health*, vol. 70 (2022) S72-S77، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.jahonline.org/action/showPdf?pii=S1054-139X%2821%2900552-8>.

(53) انظر A/HRC/26/22، الفقرة 43.

(54) انظر: <https://fra.europa.eu/en/publication/2017/mapping-minimum-age-requirements-consent-sexual-activity-adult>.

(55) الوثيقة A/HRC/47/26، الفقرة 85(ج).

(56) مذكرة منظمة إنفاذ الطفولة. انظر أيضاً المادة 5 من اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، التي تشير إلى التزام الدول باتخاذ جميع التدابير المناسبة بغية القضاء على التحيزات والعادات العرفية وكل الممارسات الأخرى القائمة على فكرة دونية أو تفوق أحد الجنسين أو على أدوار نمطية للرجل والمرأة.

بما في ذلك تدريب القضاة والمدعين العامين وضباط الشرطة، وإجراء إصلاحات هيكلية، بما في ذلك توظيف المزيد من النساء في الوحدات المتخصصة التي تتعامل مع الاغتصاب وزواج الأطفال.

### 3- الوصول إلى سبل الانتصاف وغيرها من تدابير الحماية

40- عند وضع إطار شامل للمساءلة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، سُلمت بضرورة تجاوز العدالة الجنائية والمحاكم<sup>(57)</sup>. وبالإضافة إلى الإجراءات الجنائية ضد الجناة، استخدمت تدابير قانونية أخرى لمعالجة مسألة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. وتتضمن هذه التدابير تشريعات تتيح إصدار أوامر إلزامية للزجر أو للحماية لوقاية المعرضين لخطر الممارسات الضارة والتكفل بسلامتهم على نحو ما توصي به هيئات الأمم المتحدة المنشأة بموجب معاهدات<sup>(58)</sup>؛ وسيكون الغرض من هذه الأوامر التقييدية حماية الفتيات والنساء من أولئك الذين يحاولون إجبارهن على الزواج - بما في ذلك أفراد الأسرة أو المعارف أو غيرهم من الأشخاص.

41- وفي بعض البلدان، استخدمت أوامر الحماية أيضاً لمنع نقل أي شخص إلى الخارج لأغراض الزواج القسري، كما استخدمت لإعادة ضحايا الزواج القسري أو محاولات الزواج القسري إلى أوطانهم<sup>(59)</sup>. ويمكن للشخص المعرض للخطر أو لطرف ثالث يتصرف نيابة عنه تقديم طلب للحصول على أمر حماية من هذا القبيل<sup>(60)</sup>. وينبغي أن تبذل الدول المزيد من الجهود للتعاون فيما بينها من أجل ضمان تطبيق ما يصدره بلد من أوامر الحماية من زواج الأطفال والزواج القسري في بلد منشأ الفتاة أو المرأة المعنية أو في بلد ثالث<sup>(61)</sup>.

42- ولا تعترف بعض الدول بالزيجات التي تقام في الخارج عندما لا يستوفي الزوجان الحد الأدنى المطلوب للسن في البلد الذي قدم فيه طلب الاعتراف. وقد استخدمت الإجراءات المدنية لإبطال الزواج المبرم دون بلوغ السن الدنيا المنصوص عليها قانوناً<sup>(62)</sup>.

43- وينبغي أن تتمكن الفتيات المتزوجات، بمن فيهن من أصعبن بالغات أو تاملن أو لم تعد تربطهن علاقة زوجية، من الحصول على سبل انتصاف من الأضرار التي عانين منها وعلى غير ذلك من أشكال الدعم اللازمة. ولا ينبغي أن يكون عدم تسجيل الزواج أو عجز الضحايا عن تقديم وثائق داعمة لإثبات قيام الزواج فعلاً، عقبة تحول دون حصول الضحايا على التعويضات.

44- ومن المهم أيضاً تحديد العقوبات المحتملة التي تحول دون الوصول إلى تدابير الحماية والتخفيف من حدة تلك العقوبات، بطرق منها تقييم المسائل اللوجستية، من قبيل موقع الخدمات وما إذا كانت وسائل النقل مطلوبة للوصول إليها؛ والخسارة المحتملة في الدخل نتيجة السفر، مع الاعتراف بأن الضحايا قد يحتاجون إلى رعاية الأطفال أو إدارة الأسر المعيشية؛ وضرورة ضمان توافر المعلومات باللغة التي تتحدث بها الضحية، وأهمية ضمان تمكين الضحايا الذين يتعايشون مع إعاقة من الوصول أيضاً إلى المعلومات والخدمات.

(57) A/HRC/49/37، الفقرة 52.

(58) انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرة 55(ع).

(59) انظر: <https://openjusticecourtsofprotection.org/2021/09/15/forced-marriage-convictions-a-view-from-the-police/>.

(60) انظر A/HRC/26/22، الفقرة 26.

(61) A/HRC/35/5، الفقرة 45.

(62) Child marriage and the law، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.unicef.org/documents/child-marriage-and-law>، p. 1.

45- ويجب أن تسترشد تدابير الحماية بنهج يركز على الضحية ويراعي السن والاعتبارات الجنسانية. وينبغي تمكين المراهقين من ممارسة قدرتهم تدريجياً من أجل حماية أنفسهم، بطرق منها ضمان الحق في الاستماع إليهم، والطعن في انتهاكات الحقوق، والتماس الانتصاف<sup>(63)</sup>. وفي حالات زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري، ينبغي أن توفر السلطات القضائية ضمانات إجرائية لضمان مصالح الطفل الفضلى، بما في ذلك: حق الطفل في التعبير عن آرائه الخاصة، واتخاذ خطوات لضمان إثبات الوقائع، وإيلاء الأولوية للقضية مع مراعاة أثر مرور الوقت على الأطفال، والحاجة إلى التمثيل القانوني. وينبغي أيضاً مراعاة نمو الطفل الجسدي والعاطفي والمعرفي والاجتماعي لتقييم مستوى نضجه<sup>(64)</sup>.

46- وأبرزت المناقشات التي دارت خلال حلقتي العمل الإقليميتين والبحوث الحاجة إلى إجراء مزيد من المشاورات بشأن مفهوم النهج الذي يركز على الضحايا، والذي تترتب عليه آثار أوسع نطاقاً من مجرد إجراء مشاورات مع الضحايا. ويمكن محاكاة بعض الممارسات الواعدة التي تم تحديدها فيما يتعلق بتطبيق نهج يركز على الضحية في عمليات المساءلة عن العنف الجنسي في سياق زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري<sup>(65)</sup>. ويشمل ذلك تيسير مشاركة الضحايا وقيادتهم في تصميم التعويضات وتنفيذها وتقييمها. كما تشمل أنشطة توعية الضحايا بحقوقهم، بما في ذلك المساعدة القانونية المجانية.

47- ويمكن استخدام تشريعات مكافحة الاتجار، التي تتضمن إشارات إلى "الزواج القسري أو زواج الأطفال" كأحد الأغراض في تعريف الاستغلال، لتعزيز وصول الضحايا إلى سبل الانتصاف وخدمات الدعم التي قد لا تكون متاحة في حالات أخرى. وفي هذا السياق، يكفي إثبات أن الزواج كان قسرياً أو يتعلق بطفل لكي توصف القضية بأنها اتجار بالأشخاص. ومع ذلك، لوحظ أن سلطات العدالة الجنائية قد تفترق إلى معلومات عن الصلات القائمة بين الاتجار بالأشخاص وزواج الأطفال، مما قد يؤدي إلى مشاكل في تحديد الحالات ذات الصلة والتحقيق فيها وملاحقة مرتكبيها<sup>(66)</sup>.

48- وما فتى الإطار القانوني الدولي لحماية اللاجئين يُطبَّق أيضاً بنجاح<sup>(67)</sup>. ومنحت بعض البلدان مركز اللاجئ للنساء اللاتي يمكن أن يصبحن ضحايا للزواج القسري، إذا ما أعدن إلى بلدانهن الأصلية، وذلك اعترافاً بوجود خطر التعرض للاضطهاد على أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول والجهات الفاعلة الحكومية بسبب وضعهن كنساء<sup>(68)</sup>.

(63) لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 20(2016)، الفقرة 19.

(64) وللإطلاع على تفاصيل بشأن إثبات الوقائع، والإحساس بالزمن، والتمثيل القانوني، والاستدلال القانوني، انظر لجنة حقوق الطفل، التعليق العام رقم 14(2013).

(65) انظر: <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/OHCHR-StrategicLitigationforSV-workshopreport-web.pdf>

<https://www.ohchr.org/Documents/Issues/Women/WRGS/ReportLessonsLearned.pdf>

(66) 91 p. Interlinkages between Trafficking in Persons and Marriage، متاح على الموقع الشبكي: [https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2020/UNODC\\_Interlinkages\\_Trafficking\\_in\\_Persons\\_and\\_Marriage.pdf](https://www.unodc.org/documents/human-trafficking/2020/UNODC_Interlinkages_Trafficking_in_Persons_and_Marriage.pdf)

(67) إضافة إلى الاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين لعام 1951، تشير التوصية العامة رقم 32(2014) للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة إلى أن مطالبات المرأة بوضع اللاجئ قد تنشأ عن الخوف من إجبار بناتها على الزواج.

(68) انظر على سبيل المثال، Belgium – Council for Alien Law Litigation, X. v. Commissioner-General for Refugees and Stateless Persons, N° 222 826 (19 June 2019)، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.asylumlawdatabase.eu/en/case-law/belgium-council-alien-law-litigation-june-19th-2019-x-v-commissioner-general-refugees-and#content>

49- وقد عالج القانون الجنائي الدولي مسألة التعويضات عندما يرتبط زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري بجرائم أخرى. وفي القضية البارزة الأخيرة للمدعي العام ضد دومينيك أونغوين، تناولت المحكمة الجنائية الدولية الزواج القسري لأول مرة بوصفه جريمة ضد الإنسانية. وذهب عدد من منظمات الأمم المتحدة إلى القول بأنه من المهم، عند تقييم الأضرار التي لحقت بضحايا الزواج القسري، مراعاة الضرر الفريد لهذه الجريمة. وبالإضافة إلى الأضرار الشائعة بين الناجين من العنف الجنسي، مثل الأذى البدني والعقلي وفقدان سبل كسب الرزق وفرص الحصول على التعليم، عانى ضحايا الزواج القسري في شمال أوغندا من الوصم والتهميش الاجتماعيين الحادين، المرتبطين بتصورات عن "انتسابهن" إلى "أزواجهن"، وإلى جيش الرب للمقاومة بشكل أعم<sup>(69)</sup>.

#### 4- المساواة من خلال تتبع مخصصات الميزانية

50- ويعد تتبع مخصصات الميزانية ونفقاتها المرصودة لجميع التدابير الرامية إلى منع ومكافحة زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري تدبيراً هاماً لتعزيز أطر المساواة على الصعيدين المجتمعي والوطني. وينبغي ضمان الأموال اللازمة لتنفيذ التدابير التي تدعم الفتيات والنساء اللاتي تعرضن لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والمعرضات لخطر هذه الممارسة الضارة، ويجب على الدول أن تخصص "أقصى قدر ممكن من الموارد المتاحة" لإعمال حقوقهن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. وتشمل هذه التدابير توفير فرص الوصول إلى العدالة، والمأوى الآمنة، والدعم النفسي - الاجتماعي، وخدمات إعادة التأهيل، كما تشمل البرامج التي تركز، في جملة أمور، على التعليم والصحة وتوفير سبل كسب الرزق والإسكان والاستقلال الذاتي والقدرة على صنع القرار، والتدابير التي تعزز المشاركة السياسية للفتيات والنساء.

51- وفي حلقتي العمل الإقليميتين، شدد المشاركون على أن الميزة المراعية للأطفال وللإعتراف بالجنسانية وزيادة مخصصات الميزانية لبرامج الدعم والتدابير التكميلية التي تعالج الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري كان لها أثر إيجابي على الصعيدين الوطني والمجتمعي، بطرق منها خفض أعداد زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري<sup>(70)</sup>. وقالوا إن دعم الميزانية لتدابير التصدي لزواج الأطفال لا يمكن أن يقتصر على مخصصات فريدة في الميزانية تُرصد فقط لكيان معين في الإدارة المركزية و/أو المحلية. وينبغي أن يشمل تخصيص الموارد في عدة وزارات، بما في ذلك وزارات التعليم والصحة والشؤون الاجتماعية والعدل والمالية، في جملة وزارات أخرى. ولذلك فإن الميزة لأغراض التصدي لزواج الأطفال تتطلب إنشاء آليات تنسيق فعالة تربط بين جميع الكيانات ذات الصلة المشاركة في معالجة زواج الأطفال وبناء قنوات حوار بينها.

52- وتبادلت منظمات المجتمع المدني الدروس المستفادة التي كشفت عن استراتيجيات مختلفة لبناء التنسيق الشامل لعدة قطاعات. واعتبر العديد من الممارسين أن ضمان إحساس جميع الكيانات المشاركة في خطة شاملة لعدة قطاعات بتمكك زمام المبادرة ومشاركتها يكتسي أهمية خاصة. كما ثبت أن التعاون بين منظمات حماية الطفل ومنظمات إحقاق حقوق المرأة والفتاة، ولا سيما تلك التي تنشط في مجال الدعوة بشأن الميزانية، أمر بالغ الأهمية. وشدد المشاركون أيضاً على أن مخصصات الميزانية ينبغي أن تشمل التدابير التي تتناول الرجال والفتيان والآباء وغيرهم من أفراد الأسرة والزعماء التقليديين والمجتمعيين والدينيين والجهات الفاعلة الدينية وأن تشركهم مشاركة فعلية، لما يؤدونه من دور حاسم في تغيير المعايير والممارسات الاجتماعية السلبية.

(69) مرحلة الجبر مفتوحة حالياً. وقدمت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والنزاع المسلح، والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالعنف الجنسي في حالات النزاع، مذكرة في إطار أصدقاء المحكمة وهي متاحة على الموقع الشبكي: [https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2022\\_00817.PDF](https://www.icc-cpi.int/CourtRecords/CR2022_00817.PDF).

(70) يمكن الاطلاع على تعريف للميزة المراعية للاعتبارات الجنسانية في الموقع الشبكي التالي: <https://asiapacific.unwomen.org/en/focus-areas/women-poverty-economics/gender-responsive-budgeting>.

53- وقد أثبتت تضامير الجهود على الصعيدين الوطني والمحلي فعاليتها أيضاً، بما في ذلك، على سبيل المثال، من خلال نظم الحكم المحلي المراعية للأطفال، التي تحدد وتخصص مستوى معيناً من مخصصات الميزانية للأطفال ولنظم الرصد على المستويات المحلية. وقد تبين أن هذه الاستراتيجية أكثر فائدة من تخصيص ميزانية عامة على المستوى الوطني.

54- وينبغي أن تدمج مخصصات الميزنة الموارد اللازمة لاتخاذ القرارات وبذل جهود الرصد استناداً إلى البيانات، بطرق منها جمع معلومات عن التوزيع المقارن للموارد مقارنة بالمجالات الأخرى ذات الأولوية في التخصيص. ويتطلب تحليل ميزانية إنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري الذي يدمج النهج المراعية للأطفال والاعتبارات الجنسانية هذه البيانات لتحديد مجالات التدخل ذات الأولوية، بما في ذلك وضع معايير مرجعية، على الصعيدين الوطني والمجتمعي.

55- وينبغي أن تستند السياسات والميزانيات المقابلة لها إلى بيانات وتحليلات تكشف عن الأسباب الجذرية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري حتى تتأتى معالجة الثغرات والتحديات، وعكس الاتجاهات السلبية، وتحقيق تقدم مستدام طويل الأمد. كما يتطلب تحليل الميزانية المراعي للأطفال وللاعتبارات الجنسانية مهارات وأنشطة تدريبية محددة، للقيام مثلاً بتحليل مقارن وشامل لعدة أقاليم، مما يعني أنه ينبغي توشي رصد موارد مالية وبشرية إضافية في هذا الصدد.

56- وناقش المشاركون أمثلة على الكيفية التي يمكن بها "قياس" الإرادة السياسية بمقدار الموارد المخصصة لإنهاء زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. فعلى سبيل المثال، في أعقاب اجتماع رفيع المستوى عقد في عام 2017، تعهدت النيجر وسيراليون بالتزامات هامة بإنهاء زواج الأطفال<sup>(71)</sup>. وقد خلصت البحوث التي أجريت مؤخراً بشأن الاستثمار المالي لإنهاء زواج الأطفال في البلدين إلى أن التمويل قد زاد في سيراليون، مما أدى إلى نتائج إيجابية في انخفاض معدلات زواج الأطفال<sup>(72)</sup>.

## 5- المساءلة من خلال قياس التقدم المحرز

57- يعد رصد التنفيذ وقياس التقدم المحرز أمراً أساسياً لاتباع نهج قائم على حقوق الإنسان في المساءلة عن زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ويلزم الرصد والإبلاغ المنتظمين لضمان استناد تصميم تدابير السياسة العامة إلى بيانات ومؤشرات تنظر إلى ما هو أبعد من الحد الأدنى لسن الزواج في التشريعات والعدد الإجمالي لزيجات الأطفال المسجلة. ومن الضروري أيضاً في هذا الصدد تعزيز دور الرصد الذي تضطلع به المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان واللجان البرلمانية.

58- وفي حلقتي العمل الإقليميتين، أكد المشاركون من جديد أن اتباع نهج شمولي لحقوق الإنسان يشمل النظر بمزيد من التعمق في الأسباب الجذرية. ويلزم تحليل البيانات استناداً إلى المؤشرات التي تقيس التقدم المحرز للتركيز على الأسباب الهيكلية التي تؤثر على انتشار زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري. ويشمل ذلك، على سبيل المثال، تحليل البيانات المتعلقة بالفقر، وفرص الحصول على الأصول، ومدى التعرض للعنف والممارسات الضارة، وفرص الحصول على التعليم الجيد، وخدمات الصحة والحقوق الإيجابية، ومبادرات التمكين وصنع القرار، وتقييم المواقف المجتمعية<sup>(73)</sup>.

(71) انظر: <https://www.savethechildren.net/blog/budgeting-end-child-marriage-analysis>.

(72) المرجع نفسه.

(73) انظر: [https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human\\_rights\\_indicators\\_en.pdf](https://www.ohchr.org/Documents/Publications/Human_rights_indicators_en.pdf), p. 75.

59- وتشكل البيانات المستكملة والمصنفة تصنيفاً سليماً عنصراً أساسياً في أطر المساواة. ومن المستصوب أن تقوم الدول بجمع ونشر بيانات مصنفة حسب أسباب التمييز المعترف بها في القانون الدولي لحقوق الإنسان، والتي تشمل نوع الجنس، والسن، والأصل العرقي، وحالة الهجرة أو النزوح، والإعاقة، والدين، والحالة المدنية، والدخل، والميل الجنسي، والهوية الجنسية<sup>(74)</sup>.

60- ولا تجمع العديد من البلدان في جميع أنحاء العالم بيانات مصنفة على أساس الأصل الإثني أو العرقي<sup>(75)</sup>. ويمكن أن يعيق الافتقار إلى البيانات المصنفة حسب الأصل العرقي أو الإثني تنفيذ التدابير الرامية إلى التصدي لزواج الأطفال. وإذا اقتصر تصنيف البيانات على نوع الجنس ولم يشمل أشكالاً متداخلة من التمييز، فسيكون من الصعب تقييم ومعالجة الضعف النسبي للفتيات والنساء المنحدرات من أصل أفريقي، وفتيات ونساء الروما والشعوب الأصلية، وفتيات ونساء الأقليات الدينية، على سبيل المثال، إزاء زواج الأطفال أو الزواج المبكر أو القسري.

61- وخلال حلقتي العمل الإقليميتين، تبادل الممارسون الممارسات الواعدة بشأن كيفية قياس مدى انتشار زيجات الأطفال وإحراز تقدم نحو القضاء عليها. وأشار إلى أهمية القياسات الشاملة لعدة قطاعات والمؤشرات التي تراعي احتياجات الطفل والاعتبارات الجنسية. وأعرب عن القلق من أن استعراض مؤشر أهداف التنمية المستدامة 5-3-1 (نسبة النساء اللاتي تتراوح أعمارهن بين 20 و24 سنة، واللاتي تزوجن أو ارتبطن بقرين قبل بلوغ سن الخامسة عشرة وقبل بلوغ سن الثامنة عشرة) بمعزل عن غيره لن يعكس العوامل المعقدة التي أدت إلى إدامة زواج الأطفال وانتهاكات حقوق الإنسان المرتبطة به. واقترح المشاركون في حلقتي العمل أيضاً تقييم الثغرات في معالجة زواج الأطفال، مثل الاستثناءات القانونية وحالات القران العرقي، وفي معالجة معدلات انتشار حمل الفتيات وفرص الحصول على خدمات الصحة الجنسية والإنجابية.

62- وفي جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، على سبيل المثال، استند المجتمع المدني في تحليله للتقدم المحرز إلى خمسة مؤشرات من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة: زواج الأطفال، وحمل المراهقين، وفقر الدم لدى المراهقين، وعمل الأطفال، والأطفال المنقطعين عن الدراسة. وفي اليوم الدولي للفتيات، يجمع المجتمع المدني في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية سنوياً جميع الوزارات ذات الصلة لمناقشة التقدم المحرز في جميع هذه المؤشرات.

63- وأبرزت أيضاً الممارسات الواعدة في إطار المبادرات الإقليمية خلال حلقات العمل الإقليمية. فعلى سبيل المثال، ينشر منتدى السياسات من أجل الطفل الأفريقي<sup>(76)</sup> كل سنتين التقرير الأفريقي عن رفاه الطفل، الذي يهدف إلى تعزيز مساءلة الدولة بشأن الأطفال. وتضمن تقرير عام 2020 المعنون "ما مدى مناصرة الحكومات الأفريقية للفتيات؟"، تقيماً لوفاء الحكومات الأفريقية بالتزاماتها تجاه الفتيات باستخدام إطار إحصائي قوي - مؤشر مناصرة الفتيات. وكشف التقرير أن أعداد زيجات الأطفال مرتفعة بشكل مثير للقلق في النيجر (76 في المائة) وجمهورية أفريقيا الوسطى (68 في المائة) وتشاد (67 في المائة) وتزيد على 50 في المائة في بوركينا فاسو ومالي وجنوب السودان وغينيا<sup>(77)</sup>.

(74) OHCHR, A Human Rights-Based Approach to Data، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.ohchr.org/Documents/Issues/HRIndicators/GuidanceNoteonApproachtoData.pdf>. انظر التوصية العامة رقم 31 للجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة/التعليق العام رقم 18 للجنة حقوق الطفل (2019)، الصادرين بصفة مشتركة، بشأن الممارسات الضارة، الفقرتان 37-38. CEDAW/C/SEN/CO/8، الفقرة 41(و) والفقرة 42(و). CEDAW/C/UZB/CO/6، الفقرة 42(و).

(75) على سبيل المثال، ورد في تقرير بولندا أن جمع البيانات الإثنية محظور وأنه لهذا السبب، لا توجد إحصاءات إثنية تتعلق بالزواج المبكر أو الولادة في سن مبكرة.

(76) انظر: <https://www.africanchildforum.org/index.php/en/>.

(77) انظر: <https://africanchild.report/index.php/english-home>, p. 25.

64- ويهدف النهج الإقليمي لرابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى ترسيخ قضايا إنهاء زواج الأطفال والقران المبكر في عمليات التنمية الأوسع نطاقاً، وتقديم زواج الأطفال كجزء أساسي من التزامات أهداف التنمية المستدامة وخطط التنمية في المنطقة. وأكد تقرير التوقعات الجنسانية لعام 2021 الصادر عن رابطة أمم جنوب شرق آسيا أن ممارسة زواج الأطفال عادة ما تحفز عليها التقاليد والندرة الاقتصادية<sup>(78)</sup>. ولذلك، فإن توعية الأسر الريفية وتعزيز الرخاء الاقتصادي أمر أساسي للقضاء على زواج الأطفال في شتى أنحاء المنطقة.

65- وقُدِّم مرصد المساواة بين الجنسين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باعتباره مبادرة واعدة في بناء آليات لرصد التقدم المحرز في مجال المؤشرات الجنسانية<sup>(79)</sup>. ويهدف المرصد إلى تطوير الإحصاءات والبيانات، وينظر إلى ما هو أبعد من المعدلات والأرقام المتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ليشمل أيضاً مؤشرات عن التعليم والفقير وفرص الحصول على العمل اللائق، للدعوة إلى القيام باستثمارات عامة من أجل النساء والفتيات<sup>(80)</sup>. وقد كشفت البيانات حتى الآن أن ارتفاع مستويات الفقر والعنف الجنساني وحمل المراهقات، وكذا انخفاض معدلات التعليم، هي الدوافع الرئيسية لزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري في المنطقة. وتتسبب تحديات فيما يتعلق بالبيانات والمؤشرات ذات الصلة بحالات القران المبكر خارج إطار العلاقة الزوجية، التي هي أكثر تواتراً من زيجات الأطفال الرسمية في المنطقة<sup>(81)</sup>.

## 6- المساءلة الاجتماعية

66- يشير مفهوم "المساءلة الاجتماعية" إلى طائفة واسعة من الأنشطة التي يعمل فيها الأفراد ومنظمات المجتمع المدني والمجتمعات المحلية بشكل مباشر أو غير مباشر للتعبئة من أجل المطالبة بالمساءلة. وتشمل المساءلة الاجتماعية تقنيات تشاركية لجمع البيانات، من قبيل ممارسة الضغط لحشد التأييد من أجل توفير فرص الوصول الشفاف إلى المعلومات المتصلة بالميزانية، ورصد النفقات العامة، وتقييم الخدمات العامة، وما إلى ذلك. وتشمل أيضاً تقديم الأفراد والمجتمع المدني لتقارير إلى آليات حقوق الإنسان الوطنية والإقليمية والدولية<sup>(82)</sup>. وما فتئت المساءلة الاجتماعية تعمل على أفضل وجه عندما تنص الأطر القائمة على فرض جزاءات قانونية في حالة ارتكاب مخالفات وتسمح للمجتمع المدني بالرصد الفعال وبالحصول على المعلومات الأساسية<sup>(83)</sup>.

67- وتتطلب المساءلة الاجتماعية أيضاً تدخلات عامة تعزز صوت ومشاركة الفتيات والنساء من المجتمعات المحلية المتضررة. وفي المجتمعات المحلية التي تمكن المرأة من الارتقاء إلى مناصب القيادة العامة، يمكن تحدي القوى الاجتماعية التي تقوم عليها ممارسات زواج الأطفال. ويمكن لدعم تمثيل المرأة

(78) انظر: [https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/ASEAN/ASEAN%20Gender%20Outlook\\_final.pdf](https://data.unwomen.org/sites/default/files/documents/Publications/ASEAN/ASEAN%20Gender%20Outlook_final.pdf)

(79) نشر المرصد مؤشر زواج الأطفال في عام 2020، بناء على طلب من البرنامج المشترك لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل منطقة خالية من زواج الأطفال وحالات القران المبكر، الذي وضعه صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسف وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، بالشراكة مع Aliadas، وهو تحالف لأصحاب المصلحة المتعددين يجمع بين منظمات المجتمع المدني والأكاديميين والمنظمات الدولية.

(80) انظر: <https://www.cepal.org/es/noticias/sin-acciones-inversiones-america-latina-caribe-tendra-2030-segundo-indice-mas-elevado>

(81) CEDAW/C/DOM/CO/8، الفقرتان 47 و48(أ)؛ و CEDAW/C/ECU/CO/10، الفقرة 49(أ).

(82) انظر: <https://www.ohchr.org/Documents/Publications/WhoWillBeAccountable.pdf>

(83) المرجع نفسه، الصفحة 45.

في الحياة العامة، ولا سيما تمثيل نساء الفئات المهمشة، بما فيها الأقليات، أن يخفف من خطر اعتبار التدابير الرامية إلى مكافحة زواج الأطفال اعتداء على الممارسات التقليدية، لا سيما عندما تتاح لهؤلاء النساء أسباب التمكين للمجاهرة بأضرار زواج الأطفال.

68- وقد استخدمت منظمات المجتمع المدني بنجاح التفاوض من أجل المصلحة العامة لتحقيق تغييرات هيكلية، من قبيل الإصلاحات التشريعية والسياساتية. وأدى قرار صادر عن المحكمة العليا في ولاية كارناتاكا بالهند، في دعوى للمصلحة العامة تتعلق بزواج الأطفال، في نهاية المطاف إلى إدخال تعديلات على قانون حظر زواج الأطفال في تلك الولاية، بما في ذلك الإعلان بأن جميع زيجات الأطفال باطلة ولاغية أصلاً<sup>(84)</sup>.

69- وثمة مثال آخر على مبادرة المساءلة الاجتماعية الناجحة التي يمارسها المجتمع المدني هو مشروع العمل الدعوي بشأن الميزانية في نيجيريا حيث تم إضفاء الطابع المؤسسي على بنود الميزانية التي تدعم الفتيات المراهقات وتعالج زواج الأطفال في إطار ميزانية ولاية إينوغو لعام 2020. وتم تخصيص ما يقارب 6,8 ملايين دولار لحماية الطفل والحماية الاجتماعية، مع التركيز على إكمال الفتيات للتعليم الابتدائي، والحد من التفاوتات بين الجنسين، وزيادة التحاق الفتيات بالمدارس الثانوية. وشمل إطار المشروع تحليل الميزانية، وتدريب مقرري السياسات الرئيسيين والمسؤولين الحكوميين، وإجراء "حوار للدولة" بشأن الميزنة المراعية للمنظور الجنساني، وتعبئة وسائل الإعلام، وإنتاج استقصاءات والاختبار المسبق لأدوات الاستقصاء مع منظمات المجتمع المدني، وتدريب المجتمع المدني على تتبع الميزانية، وإجراء مقابلات نوعية مع الموظفين الرسميين والوزارات ذات الصلة لتأكيد الإفراج عن الأموال وتقييم أثر جائحة كوفيد-19، وإجراء مقابلات مع القيادات النسائية والناجيات من زواج الأطفال للتأكد مما إذا كانت الأموال قد وصلت بالفعل إلى المستفيدات اللواتي وجهت إليهن<sup>(85)</sup>.

## ثالثاً - الاستنتاجات والتوصيات

70- نفذت الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة شتى تدابير المساءلة لمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري ومعالجته. وعلى الرغم من إحراز تقدم، لا تزال هناك ثغرات وتحديات هامة ولا يزال معدل انتشار هذه الممارسة الضارة مرتفعاً.

71- والتدابير القانونية أدوات هامة لتوجيه التغييرات الاجتماعية والثقافية الأوسع نطاقاً، ولكن أثرها يظل محدوداً ما لم تقترن بتدابير تكميلية وبرامج دعم. وقد اعتمد العديد من البلدان سن 18 عاماً كحد أدنى للسن القانونية للزواج، ولكن العديد منها يسمح أيضاً للفتيات الأصغر سناً بالزواج بسبب استثناءات من الحد الأدنى لسن الزواج بناء على موافقة الوالدين أو موافقة قضائية أو دينية. وفي بعض البلدان، يكون الحد الأدنى لسن الزواج بموجب القوانين العرفية أو الدينية أقل منه بموجب القانون الوطني، مما يقوض أيضاً الحماية القانونية. وتشير التقديرات إلى أن ما يقارب 100 مليون فتاة على مستوى العالم لا يحصلن على حماية قانونية من زواج الأطفال إذا أدرجت في الاعتبار

(84) Ending Impunity for Child Marriage in India: Normative and Implementation Gaps, p. 35، متاح على الموقع الشبكي: <https://reproductiverights.org/sites/default/files/documents/Ending-Impunity-for-Child-Marriage-India-WebUpdate-0218.pdf>.

(85) Civil Society and Budget Advocacy to End Child Marriage: Lessons Learned from Six Pilot Projects (June 2020), p. 18، متاح على الموقع الشبكي: <https://www.girlsnotbrides.org/documents/936/Civil-society-and-budget-advocacy-to-end-child-marriage.pdf>.

الاستثناءات التي تسمح بالزواج في سن مبكرة<sup>(86)</sup>. ويرسل الحظر القانوني لزواج الأطفال إشارة قوية مفادها أنه لن يتم التسامح مع هذه الممارسة وأن انتهاكات القانون ستخضع للعقوبات. ويثير تجريم زواج الأطفال مسائل معقدة تتعلق بتنفيذه. وينبغي أن تسترشد السلطات القضائية في جميع الأوقات بمصالح الأطفال الفضلى، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان. ويتعين تنفيذ تدابير المساواة في إطار نهج شامل، بما في ذلك التدابير التكميلية غير القضائية، وبرامج الجبر والدعم للضحايا وللنساء والفتيات المعرضات لخطر هذه الممارسة الضارة.

72- وخلال حلقتي العمل الإقليميتين، تم التأكيد على أن الإرادة السياسية للحكومات في منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري يمكن قياسها أيضاً من خلال مقدار الموارد المالية المخصصة في الميزانيات الوطنية لإنهاء هذه الآفة. وفي هذا الصدد، أسهمت في تعزيز أطر المساواة على الصعيدين المجتمعي والوطني الميزنة المراعية للأطفال وللاعتبارات الجنسانية، ورصد التقدم المحرز بعد سن القوانين، والمساواة الاجتماعية. ويكتسي رصد الميزنة المراعية للمنظور الجنساني أهمية أكبر في الوقت الراهن، لأن جائحة كوفيد-19 والشواغل الأمنية يمكن أن تستند بسهولة الميزانيات الوطنية المحدودة.

73- وتذكيراً بالتوصيات الواردة في التقارير السابقة بشأن هذه المسألة، توصى الدول الأعضاء وغيرها من أصحاب المصلحة المعنيين باتخاذ الإجراءات التالية<sup>(87)</sup>:

(أ) وضع وتنفيذ أطر شاملة للمساواة، على الصعيدين المجتمعي والوطني، مع التركيز على منع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء على هذه الممارسة في الوقت المناسب وبصورة فعالة. وينبغي أن تشمل هذه الأطر تدابير قانونية لحظر الانتهاكات والمعاقبة عليها على النحو الملائم، وآليات للحماية، تشمل المآوى الآمنة والدعم النفسي الاجتماعي، وتدابير تكميلية، تشمل حملات للتوعية، وميزنة تراعي احتياجات الطفل والاعتبارات الجنسانية، ومؤشرات تقدم شاملة، وبرامج دعم - مع التركيز على جملة أمور منها المساواة بين الجنسين، والتعليم، والصحة، والإسكان، وسبل العيش، واستقلالية الفتيات، والقدرة على صنع القرار؛

(ب) مواءمة القوانين الوطنية والعرفية والدينية لضمان الاتساق فيما يتعلق بالسن القانونية الدنيا للزواج المحددة في 18 عاماً، وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان؛

(ج) إلغاء الاستثناءات القانونية من الحد الأدنى لسن الزواج القائمة على موافقة الوالدين أو الموافقة القضائية أو الدينية؛

(د) التصديق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة أو الانضمام إليها بالنسبة للدول التي ليست أطرافاً فيها فعلاً، وسحب أي تحفظات على المادة 16؛

(هـ) إجراء بحوث منتظمة عن أثر التشريعات التي تحظر زواج الأطفال، بما في ذلك المدى الكامل لعواقبه على حقوق الطفل ومصالح الأطفال الفضلى؛ واستعراض التشريعات والممارسات لضمان أن تشكل حقوق الطفل ومصالحه الفضلى صميم التدابير المتعلقة بزواج الأطفال؛ وضمان ألا تؤدي التشريعات المناهضة لزواج الأطفال إلى تجريم ومعاقبة النشاط الجنسي الرضائي بين الأطفال المراهقين في سن مماثلة والذين تزيد أعمارهم عن 14 عاماً؛

(86) Q. Wodon, P. Tavares, O. Fiala, A. Le Nestour and L. Wise, Ending Child Marriage: Child Marriage Laws and Their Limitations (2017), p. 2.

(87) انظر A/75/262 وA/71/253 وA/HRC/26/22 وA/HRC/35/5.

(و) ضمان اشتراط السلطات على المستويين المجتمعي والوطني الإدلاء بشهادات الميلاد بشكل إلزامي والتحقق الشامل منها، بالنسبة لجميع الزوجات المعقودة سواء بموجب القانون المدني أو القانون العرفي والديني، واشتراط التسجيل الإلزامي لجميع الزوجات، بما في ذلك اشتراط التسجيل المدني بغض النظر عما إذا كان الزواج قد تم بإجراءات دينية أم لا؛

(ز) إلغاء أي أحكام تمكن مرتكبي الاغتصاب من الإفلات من الملاحقة الجنائية والعقاب بالزواج من الضحية؛

(ح) اعتماد تشريع يجرم الاغتصاب الزوجي وفقاً للمعايير الدولية لحقوق الإنسان وضمن أن يستند تعريفه إلى عدم الموافقة الحرة وأن يراعي ظروف القسر؛

(ط) تنظيم دورات تدريبية مؤسسية وإلزامية ومتكررة وفعالة ومراعية للاعتبارات الجنسانية وغير ذلك من مبادرات بناء القدرات في مجال حقوق الطفل وزواج الطفل والزواج المبكر والزواج القسري لفائدة الموظفين المكلفين بإنفاذ القوانين والقضاة والمدعين العامين، وكذلك لفائدة المشرعين، ولا سيما عند سن تشريعات جديدة؛

(ي) ضمان المشاركة الكاملة والفعالة والهادفة للنساء والفتيات، والرجال والفتيان، والزعماء التقليديين والدينيين، والجهات الفاعلة الدينية في جميع مراحل عمليات صنع القرار المتعلقة بوضع وتنفيذ تدابير المساءلة على الصعيدين المجتمعي والوطني؛

(ك) الزيادة التدريجية في مخصصات الميزانية المرصودة لمجموعات شاملة من التدابير المتعلقة بمنع زواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري والقضاء عليه، بما في ذلك القيام باستثمارات في مجالات المساواة بين الجنسين، وتعليم الفتيات، والصحة، والإسكان، وسبل العيش، والاستقلال الذاتي وصنع القرار، والبرامج العامة للحد من الفقر؛

(ل) إيلاء الأولوية للجمع المنتظم، وفقاً لمعايير حقوق الإنسان، والتحليل والنشر المنتظمين للبيانات الكمية والنوعية المحجوبة المصدر والمتعلقة بزواج الأطفال والزواج المبكر والزواج القسري مصنفة حسب نوع الجنس والسن والأصل العرقي والموقع الجغرافي والوضع الاجتماعي - الاقتصادي والمستوى التعليمي وغير ذلك من العوامل الرئيسية، وكفالة توافر الموارد الكافية لهذه الأنشطة؛

(م) إجراء بحوث عملية المنحى بشأن تفعيل نهج يركز على الضحية ومصالح الطفل الفضلى والحق في الاستماع إليه، مع مراعاة مفهوم تطور قدرات الطفل في سياق زواج الطفل والزواج المبكر والزواج القسري.